وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح، وقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع :علوم الاقتصادية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان :

# دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

## دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلةBEA

## خلال الفترة (2011–2015)

من إعداد الطالب : خلفاوي محمد عادل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : ...../ 05 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|---|---|---|
| د / قريشي خير الدين | (أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة) | رئيسا |
| د / قريشي محمد الصغير | (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) | مشرفا و مقررا |
| د / ميلودي عبد العزيز | (أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة) | مناقشا |

السنة الجامعية 2018/2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع :علوم الإقتصادية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

**بعنوان :**

# دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

## دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة BEA

## خلال الفترة (2011–2015)

**من إعداد الطالب : خلفاوي محمد عادل**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 22/ 05 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|---|---|---|
| د / قريشي خير الدين | (أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة) | رئيسا |
| د / قريشي محمد الصغير | (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) | مشرفا و مقررا |
| د / ميلودي عبد العزيز | (أستاذ محاضر "أ" ، جامعة ورقلة) | مناقشا |

السنة الجامعية 2018/2017

# الإهداء

الحمد لله الذي شرح لي صدري وأنار قلبي وأعانني على إنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي ذرع الأمان والذي وفر لي كل متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

وإلى من جعلت الجنة تحت أقدامها والتي طال ما كانت حريصة عليا في مجال العلم أمي الغالية التي أتمنى إلى رضها نسأل الله أن يطيل في عمرها ويرزقها الصحة والعافية

إلى جميع إخوتي وأخواتي إلى جميع الأهل والأصدقاء كل واحد بإسمه.

**محمد عادل خلفاوي**

# الشكر

الحمد لله على نعمة الحمد والشكر وفي قوله تعالى لإن شكرتم لأزيدنكم

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الفاضل قريشي محمد الصغير لقبوله الإشراف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه،ونسأل الله عز وجل له البركة في عمره وعمله وسدد خطاه.

إلى سادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملو عبء ومناقشة هذا العمل و على كل الملاحظات والانتقادات القيمة التي تزيد من همتي وعزيمتي.

إلى صديقي وأخي المقرب الحاج مقدم خروبي وأصدقائي التي جمعتنا الجامعة خلال المشوارنا الدراسي الجامعة محمد عبد الوهاب خويلد وعبد المعز بن السايح صلاح الدين بريطل وعميرة وكل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة

عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا

**محمد عادل خلفاوي**

**ملخص باللغة العربية:**

في السنوات الأخيرة عرف التدقيق الداخلي تطورا كبيرا في المؤسسات المصرفية ,كما أن عملية التدقيق الداخلي تسمح بالكشف عن المخاطر التي يمكن للمؤسسة ان تواجهها،كما تهدف هذه الدراسة إلى دور التي تلعبه عملية التدقيق الداخلي من خلال إعداد التقارير وتقديمها إلى الجهات المسؤولة مع رئيس قسم المالية ومحاسبه ومع المدقق الداخلي كما اعتمدنا في دراستنا إلى هذه المقابلة الشخصية وطرح الأسئلة و الإجابة على الإشكالية المطروحة .

كما لخصنا في دراستنا أن التدقيق الداخلي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي في القطاع المصرفي .

. كلمات مفتاحية :تدقيق الداخلي, أداء المالي.

**Abstract:**

In the last years , the internal investigation has know a major development in banking in institutions ; The internal investigation also allows disclosure of the risks that an institution can face. This study aims at the role played by the internal audit process.

As we adopted in our study on personal interview and asking questions and answering the problematic question.

We also summarized in our study that internal auditing leads to improved financial performance in the sector.

**KEY WORDS**

Financial performance, Internal Audit

## قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| الإهداء | III |
| الشكر | IV |
| ملخص | V |
| قائمة المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | VIII |
| قائمة الأشكال البيانية | IX |
| قائمة الملاحق | X |
| قائمة الإختصارات والرموز | XI |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول:الإطار العام للتدقيق الداخلي** | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي | 3 |
| المبحث الثاني :الأداء المالي للمؤسسات المصرفية | 11 |
| المبحث الثالث:الإطار النظري التطبيق | 17 |
| خلاصة الفصل | 20 |
| **الفصل الثاني:الدراسة الميدانية للتدقيق الداخلي والأداء المالي** | |
| تمهيد | 22 |
| المبحث الأول : الطريقة والأدوات | 23 |
| المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها | 28 |
| خلاصة الفصل | 32 |
| الخاتمة | 34 |
| قائمة المراجع | 37 |
| قائمة الملاحق | 39 |
| الفهرس | 51 |

## قائمة الجداول


| الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي | 10 |
| (1-2) | مؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنك | 27 |
| (2-2) | مؤشر العائد لحقوق الملكية للبنك | 28 |
| (3-2) | مؤشر العائد على الأصول للبنك | 29 |
| (4-2) | مؤشر هامش الربح للبنك | 30 |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (2-1) | الهيكل التنظيمي للبنك | 25 |
| (2-2) | يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية | 28 |
| (2-3) | يوضح تطور نسبة العائد على الاصول | 29 |
| (2-4) | يوضح تطور نسبة هامش الربح | 30 |

## قائمة الملاحق


| الملحق | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الأسئلة التي تم طرحها خلال المقابلة | 40 |
| 01 | CONTROLE : CASSE ESPECES DINARS | 41 |
| 02 | CONTROLE : REMISE DE CHEQUE (PARTELE- COMPENSATION) | 42 |
| 03 | CONTROLE : OUVERTURES ET MOMDIFICATIONS DE COMPTES | 43 |
| 04 | CONTROLE : COMMISSIONS DE TENUE DE COMPTE<br>P résentation des réguliers effectues | 45 |
| 05 | جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول)المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الاداء في البنك الجزائري الخارجي دج | 47 |
| 06 | جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم)المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الاداء في البنك الجزائري الخارجي دج | 49 |
| 07 | جدول للعناصر الأساسية في جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الاداء في البنك الجزائري الخارجي دج | 51 |

## قائمة الإختصارات والرموز

| الإختصار/الرمز | الدلالة باللغة الأصلية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| ROE | Return on Equity | العائد على حقوق الملكية |
| ROA | Return on Asseets | العائد على الأصول |
| PM | Profit margin | هامش الربح |

# مقدمة العامة

**توطئة:**

مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الإقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجهها المؤسسات المصرفية من منافسة ونظم معلوماتية تكنولوجية متطورة , لذلك توجب على المسؤولين والمسيرين ومدراء القطاع المصرفي إعطاء أهمية كبيرة في قيادة مؤسساتهم نحو تحقيق وتنفيذ إستراتجيتهم المسطرة بكفاءة وفعالية , وهي مكان التدقيق الداخلي للمؤسسة.

التدقيق الداخلي هو من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات والمؤسسات المصرفية لما له من انعكاسات إيجابية على المؤسسة و ذلك لحماية ممتلكاتها ومجودتها من التلاعبات والغش ,كما أن التدقيق يعمل على إكتشاف الأخطاء والإنحرافات ، وأن المؤسسات المصرفية أصبحت تلزم نفسها بعملية التدقيق الداخلي والخارجي وذلك بعد الأزمات المالية التي يشهدها العالم كان ضحيتها العديد من المؤسسات الكبرى .

يعد التدقيق الداخلي الأداة المساعدة في تزويد الإدارة العليا أو مجلس الإدارة في بعض المؤسسات بالمعلومات تكون دقيقة ,كما أن التدقيق الداخلي يكون سبب من أسباب تطوير و نجاح المؤسسة في كل مجالاتها الإدارية , المالية....الخ

**الإشكالية :**

**إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2011-2015 ؟.**

ومن خلال الإشكالية يمكننا طرح أسئلة فرعية التالية :

- هل يعتمد البنك على التدقيق الداخلي ، وماهي مجالاته ؟.
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنك ؟.
- هل التدقيق الداخلي يقدم قيمة مضافة للبنك في تحسين أداءه المالي ؟.

**الفرضيات :**

من خلال دراستنا والإشكالية التي تم طرحها يمكن أن نصبغ جملة من الفرضيات وهي كالتالي :

- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في جميع مصالح البنك ،يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات وحسن تسييرها ونجاحها
- يتم تقييم الأداء المالي للبنك بمؤشرات التحليل المالي .

- علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي التي تقدم قيمة مضافة من خلال التقرير الذي يقدمه المدقق عن الوضعية المالية وأدائها للجهات المختصة .

**مبررات إختيار الموضوع :**

تعود أسباب إختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

- الميول الشخصي في دراسة هذا الموضوع
- تحسيس بأهمية هذا الموضوع من إكتشاف نقاط الضعف لعملية التدقيق داخل المؤسسة
- المساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بهذه المواضيع العلمية التي تعود بالفائدة مستقبلا

**أهداف البحث:**

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها كالتالي :

- أن نولي عناية خاصة للتدقيق الداخلي في البنك وذلك لأهميتها البالغة.
- محاولة إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وجودة ودقة القوائم المالية .
- إظهارحاجة القطاع المصرفي إلى نظام رقابي داخلي يساعدها في كشف النقائص الداخلية ومحاولة تصحيحها

**أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية الدارسة في :

- التعرف على واقع التدقيق الداخلي وإبراز أهميته في تحسين الأداء المالي .
- التقرير الذي يقدمه المدقق للإدارة العليا باعتباره الركيزة الأساسية وذلك لكسب الثقة في التعاملات المالية
- المدقق الداخلي له دور كبير في الكشف عن المخاطر يمكن تمس البنك.

**حدود الدراسة:**

وتتمثل في الحدود الزمنية و المكانية كالتالي:

- **الحدود الزمنية:** (**2011–2015**)
- **الحدود المكانية** :بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة .

منهج البحث والأدوات المستخدمة :من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار صحة الفرضيات إعتمادنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي واعتمدنا على اسلوب

دراسة حالة لاعتباره اسلوب علمي يوافق طبيعةالدراسة الموضوع ،أما الأدوات المستخدمة في الدراسة والتحليل فتتمثل فالمقابلة والملاحظة

**صعوبات البحث:**

- عدم وجود الإفصاح والشفافية للبنوك العمومية مما أدى إلى صعوبة إيجاد بعض المعلومات الصحيحة والدقيقة.
- عدم توافق في المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بين مفهوم الأكاديمي والمهني .
- صعوبة تفهم إطارات البنك للموضوع بشكل جيد .

**هيكل البحث:**

تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث يتضمن كل فصل مبحثين وهما كالتالي:

**الفصل الأول:**الإطار النظري لدور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، ويتضمن مبحثين كما أن المبحث الاول يتحدث على مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي ،كما أن المبحث الثاني يتحدث حول مفاهيم الأداء المالي للقطاع المصرفي

**الفصل الثاني:**ويتعلق بالدراسة الميدانية ويتضمن مبحثين هو الآخر،كما أن المبحث الأول يتضمن الطرق والأدوات المستخدمة ، أما المبحث الثاني يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة .

# الفصل الأول

## الإطار العام للتدقيق الداخلي

**تمهيد**:

يعتبر التدقيق الداخلي في البنوك وسيلة لكشف الأخطاء والإنحرافات خاصة في الجانب المتعلق في الأداء المالي ، فأساس وضع أنظمة الرقابة الداخلية هو الكشف على الأخطاء والإنحرافات ،ومحاولة تصحيحها لتحقيق أهدافنا المسطرة من طرف الإدارة ، كما يعمل على فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المصرفية ،ويعتبر أيضا بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها والاعتماد عليها في جميع مراحل العمل والأهداف المسطرة لكونها أداة التي تؤثر على سلوك العاملين وتحفيزهم على أداء العمل بطريقة أفضل .

سوف نتعرف أكثر من خلال هذا الفصل عن الإطار النظري للتدقيق الداخلي لتحسين الأداء المالي، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الأول من مفاهيم عامة حول التدقيق وتتضمن مطالبه كالتالي:

- المطلب الأول:التدقيق الداخلي وتطوره التاريخي
- المطلب الثاني:مهام التدقيق الداخلي وأهدافه
- المطلب الثالث: أنواع التدقيق والفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

أما المبحث الثاني :الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وتتضمن مطالبه كالتالي :

- المطلب الأول:مفهوم تقييم الأداء
- المطلب الثاني: أنواع الأداء وأهدافه
- المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء ومراحله والعلاقة بينه وبين التدقيق الداخلي.

وفي المبحث الثالث :الإطار النظري التطبيقي فقد إنقسم إلى ثلاث مطالب :

- المطلب الأول:دراسات باللغة العربية
- المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
- المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق

### المطلب الأول:التدقيق الداخلي وتطوره التاريخي

#### الفرع الاول: مفهوم التدقيق الداخلي

إن مفهوم التدقيق الداخلي ليس بالمفهوم الجديد وقد عرف منذ القديم إلا إن طبيعة ومجال خدمات المدقق الداخلي حدثت فيها الكثير من التطوير.

فقد عرف التدقيق الداخلي العديد من التعاريف حيث نذكر منها :

**التعريف الأول** : التدقيق الداخلي هو النشاط هادف ومستقل بذاته , ويؤدي عملا استشاريا صمم خصيصا لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها و لمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط إدارة العمليات و التحقيق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي و الأنظمة المعتمدة .

وقد صدر عدة تعار يف أخرى عن التدقيق الداخلي نذكر تعريف صادر من معهد المدققين:

- إن التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي واستشاري مصمم خصيصا لزيادة من قيمة الشركة وتحسين عملياتها, كما يساعد التدقيق الداخلي في تحقيق الأهداف من خلال منهجية منتظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وضبط الإدارة.[1]

**التعريف الثاني** : عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه"مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات ومعلومات بغية إصدار حكم معلل ومستقل إستنادا الى معايير التقييم , وتقدير مصداقية وفعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم .[2]

**التعريف الثالث** :حسب تعريفBRAY هو عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر ,ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها .[3]

---

[1] ) داود يوسف صبح ، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية** ،إتحاد المصارف العربية ، بيروت ،لبنان،2008،ص 38

[2] )خالد أمين عبد الله ،**علم التدقيق والحسابات** ،دار التوزيع والنشر ، الأردن الطبعة الرابعة ،ص 18، ص20.

[3] )خالد أمين عبد الله ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 18، ص 20.

**الفرع الثاني: التطور التاريخي للتدقيق**

تطور التدقيق بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح، وهو مانحا ول التطرق إليه في هدا الفصل من خلال إبراز الفترة الانتقالية التي عرفها التدقيق بدأ بالنظرة الأولى والتي إتسمت بكشف الأخطاء إلى يومنا هذا.

حيث عرف التدقيق الداخلي منذ حوالي 3000سنة وعرف التدقيق في بلاد مابين النهرين ومنذ حوالي 5500سنة في مصر , ويرجع بداية التدقيق الداخلي إلى عهد سيدنا يوسف عندما طلب التدقيق في رحل إخوانه لـ يتأكد من وجود صاع الملك وأتهم به الإمبراطورية الكلدانيون والإمبراطورية البابلية وكانوا من بين أول من تقدم اقتصاديا وسياسيا ونظموا أنفسهم واهتموا بالتدقيق .

كما يعتبر التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني بوضع مجموعة من المعاير الأداء المهني حيث تم تشكيل لجان لدراسة واقتراح الإطار متكامل لمعاير الأداء المهني في التدقيق الداخلي ,وعند انتهاء اللجان من أعمال قدمت تقرير بنتائج درستها وتم التصديق على هده المعاير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو.

وفي 1978تم إعتماد هذه المعايير من غالية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة و بزوغ مهنة جديدة ، وأصدرت الجمعية في العام نفسه تعريف بأنه " وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطته المختلفة".[1]

**المطلب الثاني:مهام التدقيق الداخلي وأهدافه**

**الفرع الأول: مهام التدقيق الداخلي**

للتدقيق الداخلي العديد من المهام يجب آن يتطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي.[2]

1 ـ **مساعدة الإدارة** : يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي و إستشاري حيث أنه يوفر المشورة ومساعدة الإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها إلى جانب دورها الأساسي في توفير وتأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد بالإضافة إلى دورها في تقديم الاستشارات الإدارية لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أداتها.

[1] )خلف عبد الله الوردات " **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 25، 2013.

[2] ) إبراهيم الرياح إبراهيم المدهون "**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف** " مذكرة ماجيستر ، دراسة تطبيقية في غزة ،ص 13، ص14،2011.

2 – **زيادة قيمة الشركة** : إن التدقيق الداخلي عنصر فعالا في زيادة قيمة الشركة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معها لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم .

3 ـ **تحسين عمليات المنشاة:** يعمل المدقق على تحسين عمليات المنشاة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش أو الفحص وإنما هي المساهمة في تحسين المستمر للمنشأة.

4 ــ **المساعدة على تحقيق الأهداف** : يساعد التدقيق الداخلي للمنشاة على تحقيق أهدافها باعتبارها ركنا أساسيا من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تحدد أهداف المنشأة .

5 ـ **تقييم وتطوير عمل المنشأة** : تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي و لضمان مراقبة جيدة يتوجب إستخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوقة بها ,كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة إلا أن العديد من المدققين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق .

**الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي أهداف التدقيق:**

إن التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي و المالي يلاحظ التغيير,كما أن في القديم كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة إكتشاف ما يوجد في السجلات و الدفاتر المحاسبة من أخطاء و غش وتلاعب , لكن هذه النظرة تغيرت عندما قرر القضاء البريطاني عام1897م أن إكتشاف الغش و الأخطاء لا يعتبر من أهداف التدقيق , ومن جهة أخرى كان هدف التدقيق مقتصرا على التأكيد من الدقة المحاسبة للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات دون إبداء الرأي فني محايد , لكن هذا الهدف تغير وأصبح من واجب المدقق تقديم تقرير يتضمن رأي فني محايد عن نتيجة الفحص للمساهمين و أطراف ذوي المصلحة .[1]

كما أن التدقيق الداخلي له أهداف عامة و أهداف ميدانية نلخصها كما يلي:

**أولا– الأهداف العامة** : تتمثل الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي فيما يلي:

–تقليل فرص إرتكاب الأخطاء و الغش.

–مساعدة الإدارة على وضع السياسيات الملائمة و إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .

[1] ) داود يوسف الصبح " **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية** " إتحاد المصارف العربية ، لبنان ، ص 42،2008.

- التأكيد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء الرأي فني محايد عن مدى صدقها وعدالتها إستنادا إلى أدلة و براهين ملائمة و كافية.
- حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.
- مراقبة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ و أسباب الإنحرافات.
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة في ضوء خطط الموضوعة .

**ثانيا – الأهداف الميدانية:** تتمثل الأهداف الميدانية للتدقيق الداخلي فيما يلي:[1]

**أ – عرض القوائم المالية:** يعتبر هدف عرض القوائم المالية الهدف الرئيسي للقيام بعملية التدقيق, ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على المدقق التأكيد من كل عناصر القوائم المالية قد تم تبويبها و الإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

**ب – شرعية و صحة العمليات المالية** : يتطلب هدف التحقيق من شرعية و صحة العمليات ضرورة قيام المدقق بالتحقيق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة محل التدقيق تعكس جميع التغيرات الحقيقية في الموارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة و التحقيق منها يتضمن هدفين فرعيين:

1) تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر ذلك لأن دراسة تقييم نظام رقابة الداخلية يساعد يساعد المدقق على التقرير.

2) التأكيد من وجود تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية الواقعة خلال فترة محل تدقيق.

**ت – الملكية (الحقوق و الالتزامات)** : بالرغم من أن الحيازة تكون دليلا مقبولا على ملكية المؤسسة للأصول إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر المحاسبية تملكها المؤسسة فعلا.

**ث – استقلال الفترة المالية** : يهدف التدقيق إلى التأكيد من الإيرادات و المصاريف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية , وهذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة كما يجب على المدقق التحقق من أن العمليات التي تخص الفترة الحالية موضوع التدقيق ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة فحص المستندات والأرقام المتسلسلة خلال السنة مع مطابقتها مع سجلات الفترة .

[1] ) بوسنة حمزة " **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة** " مذكرة ماجيستير ، جامعة سطيف ، ص10، ص11، 2012.

**ج – التقويم والتخصيص** : يهدف التدقيق إلى تحقيق من تقييم المؤسسة للأحداث المحاسبية وفقا لطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات أو تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية و انسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة.

**ح – الوجود أو الحدوث**: أي التأكيد من جميع أصول و خصوم المؤسسة موجودة بالفعل عند تاريخ إعداد الميزانية وأن العمليات المالية المختلفة الظاهرة في القوائم المالية الختامية قد حدثت بالفعل أثناء فترة محل التدقيق.

**خ – إبداء رأي فني محايد** : يهدف التدقيق في مقامه الأول إلى إبداء الرأي الفني المحايد بشأن ما إذا كانت القوائم المالية الختامية تعبر بهدف شفافية في كل البيانات الجوهرية عن مركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية و التغير في الملكية , و يتحقق هذا الهدف من خلال قيام المدقق بالتأكيد مطابقة إعداد و عرض القوائم المالية للمؤسسة.

**المطلب الثالث : أنواع التدقيق والفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي**

**الفرع الأول: أنواع التدقيق**

يمكن تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع حسب طبيعة العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري أو بالتحقيق من مدى إلتزام العميل بقواعد وإجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية كما يمكن تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع يمكن النظر إليها من عدة زوايا :

- من حيث الالتزام القانوني.
- من حيث حجم الاختبار (الفحص).
- من حيث توقيت عملية التدقيق.
- من حيث نطاق عملية التدقيق.
- من حيث القائم بعملية التدقيق.

**1– من حيث الالتزام القانوني**: وينقسم إلى صنفين هما التدقيق الإلزامي والغير الإلزامي:

أ– التدقيق الإلزامي: هو تدقيق تكون المؤسسة ملزمة به وفقا للقوانين و التشريعات السائدة و غالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني , ومثال ذلك القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المساهمة , وما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات يتولى تدقيق حسابات المؤسسة و قوائمها المالية الختامية ,قد جرى العرف أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات و تصدر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه و تحديد أتعابه .[1]

[1] )وجدان على أحمد ، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة** ، مذكرة ماجيستر ،جامعة الجزائر ،ص 65، 73.

ب – التدقيق الغير إلزامي (التعاقدي) : التدقيق التعاقدي هو تدقيق اختياري يتم دون إلزام قانوني أو لائحة معينة و يرجع أمر اعتماد لأصحاب المؤسسة أو أطراف ذات مصلحة , يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة و مدقق الحسابات لتحقيق أهداف معينة.[1]

**2– من حيث الاختبار(الفحص)**: وينقسم إلى صنفين هما التدقيق التفصيلي والاختياري

أ–التدقيق التفصيلي: يعني التدقيق التفصيلي أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات للتأكيد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام و أنها سليمة, خالية من الأخطاء و الغش والتلاعب.

التدقيق التفصيلي يمكن أن يكون تدقيق كامل إذا تم فحص كل العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة , و يمكن أن يكون تدقيق جزئي إذا تم الإنفاق بتحديد حدود التدقيق و الهدف منه ومن ذلك أن يتم التدقيق كل العمليات النقدية من مقبوضات و مدفوعات وليس عينة منها وهي بذلك تدقيق جزئي تفصيلي .

ب–التدقيق الاختباري : وفيها يقوم المدقق باختبار عينة تمثل المجتمع و تحديد حجم هذه العينة يرتبط بوجهة نظر المدقق في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية .

ويعتبر التدقيق الاختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني إلا أن لايتناسب التدقيق التفصيلي الظروف الحالية لأنه سيؤدي إلى زيادة الأعباء إضافة إلى تعارضه مع عوامل الوقت والجهد و التكلفة .

**3– من حيث توقيت عملية التدقيق**: وينقسم إلى صنفين هما التدقيق النهائي والمستمر.

أ–التدقيق النهائي: المدقق يبدأ عمله بعد نهاية الفترة المحاسبة, بعد أن يتم إقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية و تصوير المركز المالي,ومن مزايا ضمان عدم حدوث تعديل في البيانات بعد تدقيقها , و أنه يمنع من حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة نتيجة تردد المدقق أو مساعديه على المؤسسة ،كما أنه يؤدي إلى خفض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق .

ب–التدقيق المستمر: في التدقيق المستمر يتم فحص البيانات بصفة مستمرة أو على فترات دورية أو غير دورية حيث يتم الفحص أول بأول خلال فترة المحاسبة و هذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسة الكبيرة ذات العمليات الضخمة التي تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها , و يمتاز التدقيق المستمر بأنه يوفر الوقت الكافي للمدقق مما يساعده على التوسيع في عملية التدقيق و يقضي ذلك إلى تقليل فرص إرتكاب الغش و التزوير مع سرعة إكتشاف الأخطاء.

[1] ) وجدان علي أحمد " مرجع سبق ذكره، ص 65،ص67،2010.

**4- من حيث نطاق عملية التدقيق:** وينقسم إلى صنفين هما التدقيق الكامل والجزئي:[1]

أ-التدقيق الكامل : وفي هذا النوع من التدقيق لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق , و يتم تنفيذ عملية التدقيق في إطار غير محدود و لهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي بفحص جميع البيانات المالية الخاصة إذا كانت المشروعات صغيرة أو يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي يعتمد على أسلوب العينة و الاختبار خاصة إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم , ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات و ليس جزء منها و يكون المدقق مسئولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة اعتماد على إجراء التدقيق الكامل الاختبار.

ب-التدقيق الجزئي: يقتصر هذا التدقيق على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية و ليس جميعها و لذلك ينحصر نطاق الفحص و مسؤولية المدقق على هذا الجزء فقط وفي هذه الحالات يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود و نطاق التدقيق و الهدف منه هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمؤسسة.

**5- من حيث القائم بعملية التدقيق:** وينقسم إلى صنفين هما التدقيق الداخلي والخارجي

أ-التدقيق الداخلي : عرف مجمع المدققين الداخلين الأمريكيين التدقيق الداخلي على أنه : نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لتدقيق العمليات كخدمة الغدارة و هي وسيلة رقابية إدارية يعمل على قياس و تقييم فعالية و سائل الرقابة الاخرى.

من خلال التعريف يظهر بان التدقيق الداخلي يقوم به أطراف داخل المؤسسة من اجل الوقوف على عدة نقاط أهمها:

- فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تدقيق نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري .
- فحص كافة السجلات و البيانات و المستندات المحاسبية.
- حماية أصول المؤسسة .

ب-التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة أطراف خارج المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة و دقة المعلومات

[1] ) إبراهيم رياح إبراهيم المدهون ، مرجع سبق ذكره ،ص 22، 2011.

المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولدة لها, وذلك لإعطائها مصداقية حتى تنال القبول و الرضى لدى مستخدمي هذه الأخيرة من الأطراف الخارجية الخاصة (المساهمون , المستثمرون , البنوك)[1]

**الفرع الثاني:الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي**

**2- الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي:**

| التدقيق الداخلي | التدقيق الخارجي |
|---|---|
| ـ يكون من قبل مدقق المؤسسة أي مصلحة التدقيق الداخلي.<br>ـ خدمة الإدارة عن طريق تحقيق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي.<br>ـ التدقيق الداخلي معنى اكتشاف الإحصاء و الغش و التلاعبات.<br>ـ يتم بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.<br>ـ المدقق الداخلي يوجد له استقلال جزئي حيث انه يخدم الادارة. | ـ المدقق الخارجي يكون شخص مهني مستقل عن المؤسسة خبير محاسبي أو محافظ الحسابات.<br>ـ إبداء الرأي في صحة القوائم المالية .<br>ـ إكتشاف التلاعبات و الأخطاء و محاولة تصحيح الإنحرافات.<br>ـ عمل المدقق الخارجي مستمر على مدار السنة و يقدم تقرير في كل سنة أو سداسي أو ثلاثي أو شهرين حسب الاتفاقية المبرمة. |

**المصدر** : من إعداد الطالب بالاعتماد على خالد الخطيب الرفاعي

[1] ) إبراهيم رياح إبراهيم المدهون ، مرجع سبق ذكره ،ص 23، 2011.

## المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسات المصرفية

يعتبر الأداء المالي مجموعة من الأداءات المهمة في المؤسسة كون هذا الأداء يساهم في إستمرارية و نشاط المؤسسة المصرفية , ومن هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من المفاهيم الأداء المالي .

### المطلب الاول:مفهوم تقييم الأداء

تعدد ت المفاهيم و التعريف حول الاداء المالي ,كون إن كل باحث ينظر إلى مفهوم الاداء المالي حسب زاويته. **التعريف الأول** : يعد الأداء مفهوم شموليا وهاما بالنسبة لجميع المؤسسات في جميع المجالات بشكل عام ويكاد يكون ظاهرة شمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية و الإدارية و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء .[1]

والأداء يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها أي أنه يربط بين أوجه النشاط وبين أهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

**التعريف الثاني** : حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية ,وتزويد الشركة بفرض إستمرارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم , وذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات و تحقيق النسب مالية معنية .

ويعرف لأداء المالي أيضا على أنه مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم و ذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات و تحقيق نسب مالية معينة.[2]

**التعريف الثالث** : هو التشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة المخطط قرارات إدارة الأصول والخصوم للمصرف.[3]

ومن هنا نستطيع إعطاء تعريف آخر للأداء ، حيث أنه مجموعة من الإجراءات تمكننا من الحكم على النتائج المتوصل ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة سابقا .

---

[1] ) محمد محمود الخطيب " **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات "دار** الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ،ص45،2010.

[2] )مخلوف عبد الهادي " **دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي** " مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة ، ص 17، 2014.

[3] ) محمد الجموعي قريشي " **تقييم الأداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك خلال الفترة (1994_2004)** " مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2005.

**المطلب الثاني : أنواع الأداء وأهدافه:**

**الفرع الاول : أنواع الأداء:**

بعدما تعريف الأداء يمكن تقسيم أنواع الأداء في المؤسسة إلى أربعة أشكال:

1-حسب معيار المصدر :وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء المؤسسة إلى نوعين:الأداء الداخلي والأداء الخارجي[1]

أ- الأداء الداخلي: يطلق عليه باسم أداء الوحدة أي تنتج بالموارد المتاحة في المؤسسة كما تنتج عليها توليفة كالأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي.

ب-الأداء الخارجي: هو "الأداء الناتج عن تغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة".

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده , فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج جيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كالإرتفاع رقم الأعمال نتيجة إرتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين , إرتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة إنخفاض أسعار المواد واللوازم و الخدمات فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها و تحديد أثرها.

2-حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي.[2]

أ-الأداء الكلي : يمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزئيا أو عنصر لوحده في تحقيقها , فالأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأقل تكاليف ممكنة,مثلا :الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف , مصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر , و مصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوج بأقل تكاليف وأحسن جودة ,ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود , والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقية و توفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة .

ب- الأداء الجزئي : على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف.

[1] ) عادل عشي " **قياس وتقويم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية** " مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة، ص 5، 3، 2004

[2] شباح نعيمة " **دور التحليل المالي في تقيم الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية** " مذكرة ماجيستير ،جامعة بسكرة،ص 9، 2008

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به ,لا أهداف الأنظمة الأخرى , وبتحقيق مجموع الأداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة , وأهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة و متسلسلة تشكل فيما بينها شبكة .

3 – حسب معيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار و بشدة بالتنظيم, لأن هذا لأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.[1]

كما ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة.

أ – أداء المالية: يمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة, فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة الأزمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مرد ودية جيدة وتكاليف منخفضة.

ب – أداء وظيفة الإنتاج : يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو نسبة القطاع الذي تنتمي إليه , وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها و تخفيض نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبيات .

ج – أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتمكن مدة الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى و توجيهها نحو هدف المؤسسة , فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد , كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعيه وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة من أجال ضمان بقاء المؤسسة يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية تسييرهم تسيير فعالا وتحقيق فعالية الموارد البشرية لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب و في الوقت المناسب .

د– أداء وظيفة التموين : يمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الإستقلالية عن الموردين , و الحصول على المواد بجودة عالية و في أجال المحددة و بشروط دفع مرضية والحصول على أجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء و تحقيق استغلال جيد لا مكان للتخزين .

**و– أداء وظيفة البحث والتطوير**: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث و التطوير بدراسة المؤشرات التالية:

–الجو الملائم للإختراع و الابتكار و التجديد .

– وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

[1] )شباح نعيمة **مرجع سبق ذكره** مذكرة ،ص 9، 2008

- نسبة وسرعة تحويل الابتكار إلى المؤسسة.

- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال متوجات جديدة.

- درجة التحديث ومواكبة التطور.

ي- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة الوظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:

-حصة السوقية

-إرضاء العملاء

-مرودية كل منتوج

3- حسب معيار الطبيعية : تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية و إجتماعية و تكنولوجية و سياسية يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي ، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي .[1]

أ - الأداء الاقتصادي : يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها و يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج , الربح , القيمة المضافة , رقم الأعمال ,حصة السوق , المردردية) ب - الأداء الاجتماعي : الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود و شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة و أفراد المجتمع الخارجي , تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى خاصة منها الاقتصادية .

ج - الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافها التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين و الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظر للأهمية التكنولوجية.

ب - الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية و يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى ومثال عن ذلك يوضح أهمية وأهداف السياسية لبعض المؤسسات.

[1] )عادل عشي " **مرجع سبق ذكره** ص 10،9، 2004

**الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي**

لا شك أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء ،إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للإخطار .

وعموما فإن عملية تقيم الأداء المالي للبنك تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي:

يعتبر تقيم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردردية للمنظمات الإقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج .

- تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوير مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد
- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المنشأة أو البنك عن الأوضاع والمستويات الأداء جميعا
- مراجعة دورية ومستمرة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغيرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية
- إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسؤل الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة دينامكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة القدم , حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق وأن كلا من الرئيس والمرؤوس يكمل بعضهم البعض.
- يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها.

**المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء ومراحله والعلاقة بينه وبين التدقيق الداخلي.**

**الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء**

تتخلص أهمية الأداء كالأتي [1]:

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة .
- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية ، ونمو وإرتفاع في نسبة إستخدام واستغلال العمالة الموجودة .

[1] )رقية غزال " **أثر السياسات الإقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** " دراسة حالة البنك الجزائري ، وكالة الوادي ، مذكرة ماجيستير ، ص 16، 2015.

- بناء علاقة أفضل مع أصاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.
- إنخفاض تكلفة رأس المال التي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين والعملاء .
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير بما يمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب .

**الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء**

يمكن حصر مراجل عملية التقييم كالتالي:

**أ – جمع المعلومات الضرورية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة.

**ب– تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء ، حيث يتعين توفير نسب من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية .

**ج – إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة على أن تشمل عملية التقييم نشاط العام بهدف الوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

**د– إتخاد القرارات المناسبة عن نتائج التقييم** : إن نشاط المؤسسة يركز على ضمان أهداف المخططة إن الإنحرافات التي تحصل قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها , فإن الحلول لمعالجة هده الإنحرافات قد إتخدت ووضعت خطط للسير الأحسن في المستقبل.[1]

**و – تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** إن تحديد المسؤولية ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن متابعة بالمعلومات التي تمخضت عن العملية التقييم لاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والمراقبة .[2]

[1] رقية غزال، مرجع سبق ذكره، ص 23، 2015.

[2] محمد محمود الخطيب ، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات** ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر ، عمان ، ص 48، 2010.

**الفرع الثالث: العلاقة بين الأداء والتدقيق الداخلي**

تتطلب المعايير المهنية أن يتم إصدار تقرير في حالة توافق عمل المدقق مع القوائم المالية ويحدث هذا التعامل حتى إذا ساعدت منشأة المحاسبة العميل فقط في إعداد القوائم وعدم قيامها بالمراجعة .

وتقوم مصلحة التدقيق بإصدار أنواع متعددة من التقارير فيها يتعلق بالمراجعة وباقي الخدمات الأخرى.

ويتمثل التقرير المدقق الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة ، وتعتبر التقارير وسيلة تؤكد لمستخدمي المعلومات المختلفة عن صدق وشرعية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية كما أنها تساعد الإدارة والمساهمين لمعرفة التقصير في عملية الرقابة الداخلية وإمكانية تلاقيها تقرير الذي يعده المراجع الخارجي كما تعتبره الإدارة وسيلة لمعرفة جوانب الخلل وإمكانية تحسينها ، بحيث أن المدقق يستخدم التحليل في عملية إعداد التقرير وهذا ينتج للإدارة معرفة الجوانب الأخرى كل الغش و الإنحرافات والتلاعب و الإختلاسات وكل هذه المعلومات تحسن الأداء المالي في المؤسسات المصرفية . ا

## المبحث الثالث :الإطار النظري التطبيق

لقد تم تناول موضوع التدقيق الداخلي من قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين ، وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ومن هنا سنتطرق في دراستنا إلى مجموعة من الدراسات من عربية وأخرى أجنبية كالتالي :

**المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية**

1 – **دراسة قريشي محمد الجموعي "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة البنوك الجزائرية منها إسلامية ومنها تقليدية خلال الفترة (1994–2000)** "، الجزء الأول ، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2005.

هدفت الدارسة إلى تقييم مجموعة من البنوك الجزائرية بإستعمال المعطيات المالية لها ، ليتم إستخدام المؤشرات المالية ، ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى ، أما فيما يخص إنتاجية الأصول فهي متقاربة خلال الفترة (1994–2000).

2 – **دراسة شعباني لطفي " المراجعة الداخلية ومهمتها ومساهمتها في تحسين وتسيير المؤسسات المصرفية** " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، خلال الفترة (1999–2004).

هدفت هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في المؤسسات الإقتصادية وذلك للعمل

على تقليل الأخطاء ويسعى أيضا إلى الحد من الإسراف الذي يزيد من المردردية ويحسن الاداء من خلال الكفاءة والفعالية ، ومن اهم ما توصل إليه الباحث أن الرقابة والمراجعة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى التسيير الفعال للعمليات الإدارية والمالية.

**3- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل" دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"** مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.

هدفت الدراسة إلى دور توضيح وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري وأهمية ذلك في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية بشركة المساهمة العامة الفلسطينية ، ولمعالجة الموضوع إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك إستنادا إلى طبيعة الإقتصادية والإجتماعية ، وشملت المجتمع الدراسة بجميع وحدات التدقيق الداخلي في شركة المساهمة العامة المدرجة إسمها في السوق الفلسطينية للأوراق المالية ، وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إبراز دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم ودعم إدارة المخاطر بالإضافة إلى تقويم وتقييم نظام الرقابة وقياس الكفاءة والفعالية في الأداء التشغيلي والفنبي وذلك لتحسين وضبط الأداء المالي والإداري لشركات المساهمة العامة في فلسطين .

**4- دراسة شدري معمر سعاد "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء فالمؤسسات الإقتصادية** "مذكرة ماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى إتباع المراجعة إلى منهجية تمكنه من إلمام بالمعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء رأيه ، حيث يتطلب وجود خطة محكمة وحصول المراجع على الأدلة والقرائن الكافية ليبدي رأيه حول القوائم المالية واهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة في تحقق أحد معاييرها وهي الإستقلالية والمراجعة الداخلية فالأنشطة التي يقوم بمراجعتها وذلك عن طريق تنظيم كافي لقسم المراجعة الداخلية وذلك ما يساعدها على تنفيذ العملية بدقة .

**5- دراسة بلعالم عائشة "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية** "(دراسة ميدانية)سنة 2015,2014 مذكرة ماستر .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر,ذلك لتزايد أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات المنظمات لمالها أهمية وأثر على سير العمل داخلها وصولا لتحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين و ضمان إستمرارية العمل فيها والحفاظ على القوة

السوقية لسهم و الحفاظ على ودائع العملاء ،و استعمل منهج الدراسة في الجانب النظري المنهج الوصفي يبرز رقية الإطار النظري لمساهمته التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسة المصرفية ، أما الجانب التطبيقي استعمل المنهج التحليلي لترجمة المعلومات و تحليلها و تبويبها.

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

1 - adil Didi" La Pratique de L'audit Interne au Sein des entreprises Marocaines: Un Essai sur les Enjeux ,les Contraintes, et les Opportunités, L'étude est une Mèmoire de Mastère Auditing.

هدفت الدراسة إلى إبراز وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المغربية وتحديد الإدارة لأسباب التي أدت إلى إنشاء (المؤشرات ، الدور و الأهداف التي تم تعينيها ) مع تحديد الصعوبات والمعوقات التي تعيق العمل والتنمية في هده الشركات ، إستخدام الباحث المنهج الوصفي لتوضيح جوانب الموضوع النظرية والمنهج التجريبي والذي يتضمن إسقاط ميداني على الشركات المغربية ، حيث شملت عينة الدراسة 20شركة مغربية من قطاعات ، ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن جوهرة وظيفة التدقيق يتجاوز الإجراءات والأساليب والوسائل والطرق إنما هو تقسيم السلوك الإدارية ونظم التسيير كما أن التدقيق الداخلي يكمن في تطوير بيئة الرقابة الداخلية والتي تجعل المؤسسات الإقتصادية دائما في إمكانية التحسين الأمثل للأداء .

**المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

بعد ما إستعرضنا الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، سنحاول المقارنة بينها وبين الدراستنا الحالية وهذا من ناحية التشابه والاختلاف والهدف .

-من ناحية التشابه توجد العديد من النقاط المشتركة بين دراستنا الحالية والسابقة في تفعيل عمل المدقق الداخلي في المؤسسات المصرفية ، من أجل تحسين أداء المالي وتجاوز الانحرافات والأخطاء .

-من ناحية الإختلاف نجد هناك إختلاف في دراستنا الحالية حيث درست مؤسسة مصرفية، والدراسات الأخرى درست مجموعة من مؤسسات مختلفة .

-من ناحية الهدف فإن كل الدراسات كانت تسعى إلى توضيح عمل المدقق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات.

**خلاصة الفصل:**

بعد دراستنا للمباحث السابقة تبين لنا بأن عمل المدقق الداخلي له أثر فعال في البنك من ناحية تحسين الأداء المالي وعملية الرقابة الداخلية ، بحيث يعمل هذا الأخير بفحص وتقييم العمليات المالية والمحاسبية والإدارية وذلك لإبراز الصورة الحقيقية للأحداث والوقائع على مستوى البنك ، ويشرف أيضا على كشف الإنحرافات والأخطاء ، ويعمل على تصحيحها .

# الفصل الثاني

## الدراسة الميدانية للتدقيق الداخلي والأداء المالي

**تمهيد :**

من خلال ماتطرقنا إليه في الفصل الأول من مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي والأداء المالي ، كما سنحاول في هذا الفصل تجسيد الجانب النظري على الجانب التطبيقي والذي قمنا من خلاله بدراسة حالة على البنك الجزائري الخارجي ، كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل ، لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين .

**المبحث الأول:الطريقة والأدوات**

**المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية**

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سوف نعرض ميدان الدراسة والمتمثل في البنك الجزائري الخارجي وطريقة جمع المعلومات ومؤشرات أدائها وكيفية حسابها.

### المطلب الاول :الطريقة المتبعة في الدراسة

سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى قسمين، حيث يحتوي القسم الأول على عينة الدراسة والقسم الثاني يحتوي على طريقة جمع المعلومات والمعطيات [1]

**أولا: عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة من المجتمع يضم العديد من المؤسسات المالية وتتمثل هذه العينة في البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة .

**1 – نشأة البنك الجزائري الخارجي** : يعتبر تأسيس بنك الجزائر الخارجي الحلقة الأخيرة من إجراءات التأمين التي قامت بها الدولة الجزائرية ،وكان ذالك في 19667/10/01بموجب الأمر 67-204 ويعتبر شركة وطنية خاضعة لقانونها الأساسي والقانون التجاري ،وبنك الجزائري الخارجي هو بنك إيداع أنشئ لمدة محددة ولا يتم حله إلا بمقتضى نص تشريعي ويقدر رأس ماله الحالي وقد.150 000.000.000

وفي إطار أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 تحول بنك الجزائر الخارجي إلى شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأصبح البنك يسير حسب نظام الاقتصاد الحر

**2– تعريف بنك الجزائر الخارجي** : يعتبر بنك الجزائري الخارجي بنك ودعيا تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري ، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم تأسس بموجب مرسوم 67- 204 الصادر بتاريخ 1967/10/01 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ، ويعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 1988/01/12وفي 1989/01/05 تحول البنك إشركة مساهمة برأس مال قدره 2450.000.00 دج حيث عدل في سنة 2016 وأصبح رأس ماله 150.000.000.00

**3–مهام البنك الجزائري الخارجي نذكر منها :**

-تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والقطاع العام.

- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.
- وإستقبال مختلف الإيداعات .
- تمويل المشاريع الإقتصادية الكبرى .

[1] وثائق مقدمة من البنك

- تقديم خدمات لزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص.
- تمويل عمليات الإستيراد والتصدير مع هيئات وشبكات البنك .

**4- وظائف البنك :**

-تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى .

تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تلاءم موضوعها وذالك في إطار القوانين السارية المفعول.

- إعادة تسير المخازن العمومية أو القيام بشراء وكراء عقارات غير متصلة بنشاط الشركة أو إتخاد إجراءات إجتماعية .

- يتدخل بضمانه الإحتياطي وظمان الوفاء حتى باتفاقيات القرض مع المراسيلين إلى جانب ترقية الصفقات التجارية مع الدول الاخرى .

- يضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات من الخارج

**5_تقديم وكالة ورقلة** : وكالة ورقلة والتي أنشئت بعد التوسع الذي حدث في 1970 وتعتبر كثاني وكالة بالنسبة للمديرية الجهوية للجنوب .

**تعريف بمصالح الوكالة** : وتنقسم إلى عدة مصالح نذكر منها :

**أ – مصلحة الصندوق** :وتنقسم إلى قسمين هما الواجهة والخلفية .

- **الواجهة** : ويحتوي هذا القسم على الصندوق الرئيسي ويقوم بعملية الدفع والسحب حيث أن عملية السحب حيث أن السحب يفوق الخمسين دينار جزائري ، ويقوم بتمويل الصناديق الفرعية قصد تسديد الصكوك التي تساوي أو أقل من خمسين ألف دينار جزائري ، كما يقوم بالسحب من البنك المركزي دوريا وهذا التمويل للصندوق يكون مرتين فالأسبوع حسب السيولة .
- **الخلفية** :وتنقسم إلى قسم التحويلات وقسم الصكوك والمقاصة .

**ب – مصلحة المحاسبة** :وتهتم بالرقابة المسبقة بالعمليات البنكية وتصريح برقم الأعمال .

**ج – مصلحة التجارة الخارجية** : تقوم بتوطينالفواتير الشكلية المقدمة من طرف الزبائن الراغبين في الإستيراد السلع و المعدات من الخارج حيث يعتبر البنك كوسيط تجاري وضامن للعمليات التجارية بين المورد والمستورد ويقوم بتحويل الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة .

**ح – مصلحة العلاقة مع الزبائن** :تتكون من فتح الحسابات وإستقبال ملفات الزبائن.

**خ– مصلحة الإلتزامات والأمانة** :وتندرج فيها دراسة الملفات وإستكمال الإجراءات القروض ومتابعتها .

**الشكل (2-1) : الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة**

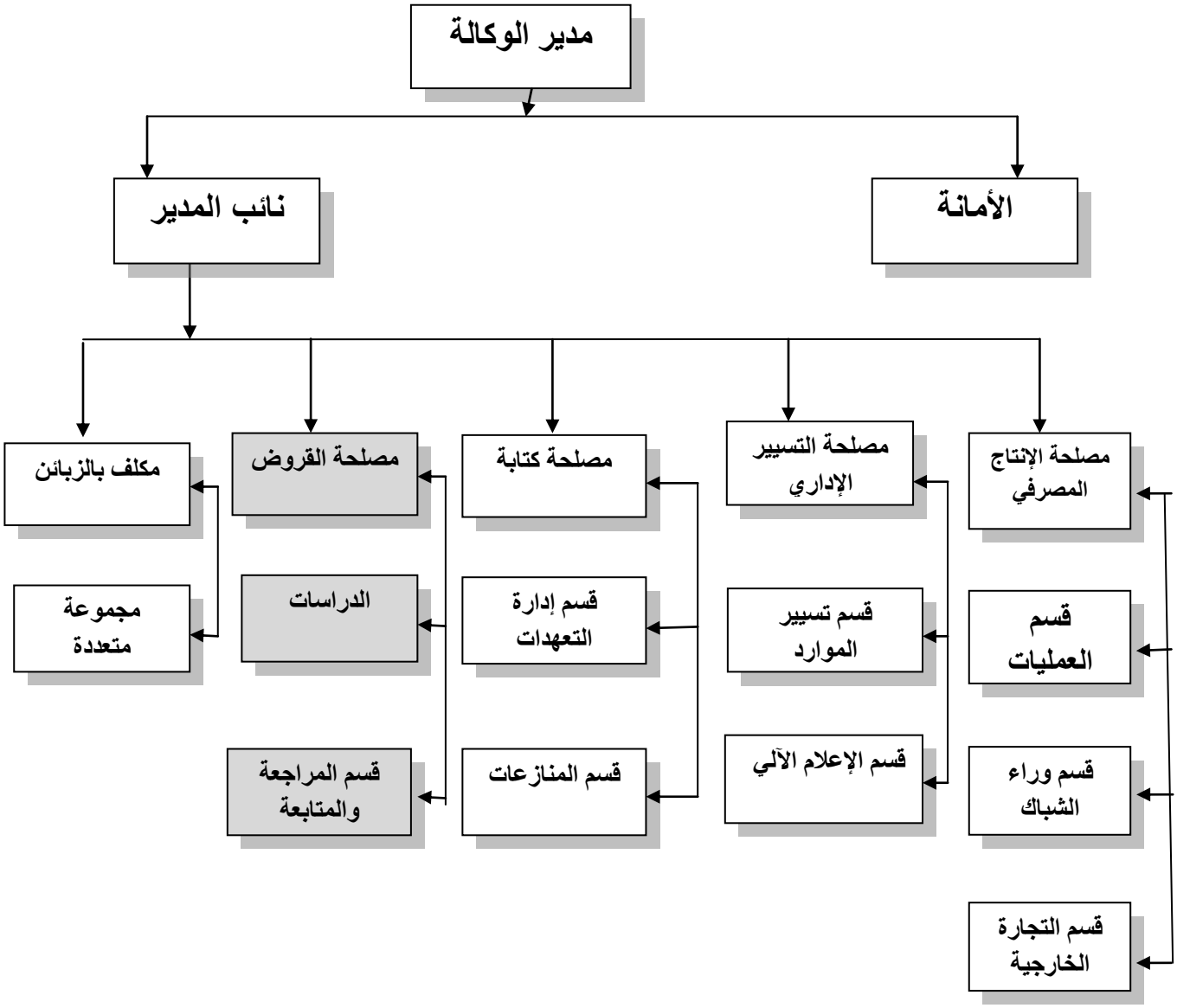


**المصدر : من وثائق البنك BEA ورقلة**

**ثانيا: طريقة جمع المعطيات:**

من أجل القيام بهذه الدراسة، والوصول إلى النتائج وتحللها تم الحصول على بيانات كثيرة وتمثلت في الكتب والمقالات والمجلات العلمية و الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة ببنك الدراسة خلال الفترة (....) والمواقع الإلكترونية ، والمقابلة ، وتمثلت أسئلة هذه الأخيرة وأجوبتها كمايلي:

**الأسئلة:**

1. ماذا نقصد بالتدقيق الداخلي في البنك ؟.
2. كيف تكون عملية التدقيق داخل البنك؟.
3. ماهي أهم الضوابط والمعايير التي يجب على المدقق إتباعها ؟.
4. كيف يمكنكم تقيم الأداء المالي للمؤسسة ؟.
5. هل المراجع الداخلي لديه الموضوعية الإستقلالية من حيث المساهمة في تحسين الأداء المالي للبنك وكيفية التقليل من المخاطر.
6. كيف تكون عملية التدقيق لمنح القروض ؟
7. هل يوجد هيئات خارجية تقوم بعملية التدقيق لصالح البنك ؟.

**الأجوبة:**

1. نقصد بالتدقيق الداخلي أنه وظيفة تقيمية للبنك وتكون من قبل المدقق الداخلي حيث يقوم بفحص كل المصالح المتواجدة في المؤسسة لتصويب وتصحيح الإنحرافات والأخطاء لتفادي المخاطر المستقبلية .
2. تكون عملية التدقيق داخل البنك بشكل دوري (أسبوعية ، شهرية ، ثلاثية ، سنوية).
   - ✓ الاسبوعية :هي التحقق من كل العمليات التي تمت خلال أسبوع أي تراقب الصندوق .
   - ✓ الشهرية: هي التحقق من الأرصدة وعمليات السحب الذي تمت خلال الشهر.
   - ✓ الثلاثية : هي التحقيق من العمليات الذي يقوم بها البنك من مقاصة بنكية وكفالات الضمان .
   - ✓ السنوية : ويتم فيها التحقيق في فتح وتغيير الحسابات البنكية ومراقبة ميزانية البنك المخصصة له.
3. من أهم الضوابط والمعايير التي يجب على المدقق إتباعها هي التسلسل في العمليات ودقتها.
4. يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة قدرتها على خلق قيمة مضافة مستقبلا.

5. نعم يجب أن يكون عمل المدقق الداخلي مستقلا وموضوعي في أداء عمله بحيث لا أحد يفرض عليه سلطته أي يكون عمله مستقلا في إتخاذ قراره تجاه المؤسسة ويجب عليهم توفير جو السلامة والأمن وأن تتم إدارة الموضوعية والإستقلالية ، كما يساهم المدقق الداخلي بنسبة 75%في التقليل المخاطر البنكية .
6. تتمثل عملية التدقيق الداخلي لمنح القروض في مساعدة إدارة المؤسسة على إتخاذ قرار سليم لمنح قروض لزبائنها بعد تحقيق الأهداف الكمية والنوعية، حيث أن المدقق يقوم بمتابعة تنفيذ قرار منح القرض من غاية إستلامه إلى غاية تسديده ، وذلك لمنع تجاوزات والإنحرافات والإختلاسات .
7. نعم يوجد هيئات خارجية تقوم بعملية التدقيق والتأكد من صحة التقرير الذي يتم إعداده من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة، وتوجد لجنتين هما:

- ✓ لجنة التدقيق على المستوى المديرية الجهوية للبنك الجزائري الخارجي : توجد على مستوى المديرية الجهوية نيابة المدير خاصة بالرقابة وتقوم بالرقابة الدورية ومستمرة لجميع الوكالات المتواجدة على المستوى الجهوي وذلك لمراقبة الإنحرافات التجاوزات والأخطاء ، كما تقدم مدة للإدارة من أجل تصحيح هذه التجاوزات إن وجدت .
- ✓ لجنة التدقيق على المستوى المديرية المركزية للبنك الجزائري الخارجي: توجد مفتشية عامة تقوم بالتفتيش يترأسها المفتش العام بأمر من رئيس المدير العام تقوم بالتفتيش الشامل لجميع الوكالات والمديريات الجهوية وبعدها تقوم بإعداد تقرير وتقديمه إلى الجهات الوصية .

**المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة لتقييم التدقيق والاداء**

سنحاول تلخيص بعض المؤشرات المالية التي تساعدنا في تحليل دراستنا التطبيقية كما نلخصها في الجدول التالي.

**الجدول (2-1)المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنك الجزائري الخارجي**

| المؤشرات | النسب |
|---|---|
| العائد على حقوق الملكية | النتيجة الصافية /حقوق الملكية |
| العائد على الأصول | النتيجة الصافية /إجمالي الأصول<br>هامش الربح ×منفعة الأصول |
| هامش الربح | النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات |

**المصدر** : من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد الجموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره

## المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها

سنحاول تلخيص هذا المبحث إلى مطلبين، حيث أولهما يقوم بعرض النتائج المتوصل إليها، أما المطلب الثاني يقوم بتحليل ومناقشة ما توصلت إليه الدراسة.

### المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

من خلال المعطيات التي تم جمعها سنحاول الوصول إلى النتائج عن طريق تطبيقها على المؤشرات.

**1) العائد على حقوق الملكية (ROE) :**

**الجدول رقم (2-2)العائد على حقوق الملكية لبنك محل الدراسة الوحدة %**

| البيان / السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ROE | 16.14 | 22.53 | 23.23 | 12.41 | 17.07 | 18.28 |

**المصدر:** من إعداد الطالب مصدر القوائم المالية للبنك وبإعتماد على الملحق من (01) إلى(03)

**الشكل (2-2) يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية**

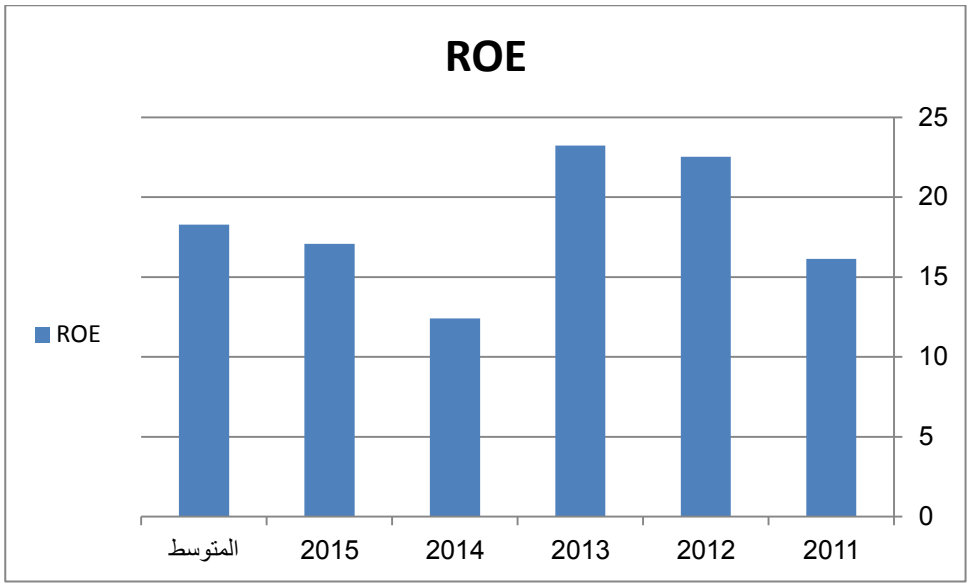


**المصدر** :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-2)وبرنامج Excel.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية أخذ نسب متفاوتة حيث في سنة 2011 كانت له نسبة تقدر بـ 16.14%ولاحظ ارتفاع مستمر خلال السنتين 2012و2013 ب 22.53%و23.23%على التوالي، وشهد إنخفاض في سنة 2014 وقدرت نسبته ب 12.41 % وفي السنة الأخيرة وإرتفاع إلى 17.07% وسسب إرتفاعه النتيجة الصافية .

**2) العائد على الأصول (ROA) :**

**الجدول رقم (2-3) عائد على الأصول لبنك محل الدراسة الوحدة %**

| السنوات / البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ROA | 0.8 | 1.14 | 1.54 | 0.99 | 1.15 | 1.12 |

**المصدر:** من إعداد الطالب مصدر القوائم المالية للبنك وبإعتماد على الملحق من (01) إلى (03)

**الشكل (2-3) يوضح تطور نسبة العائد على الأصول**

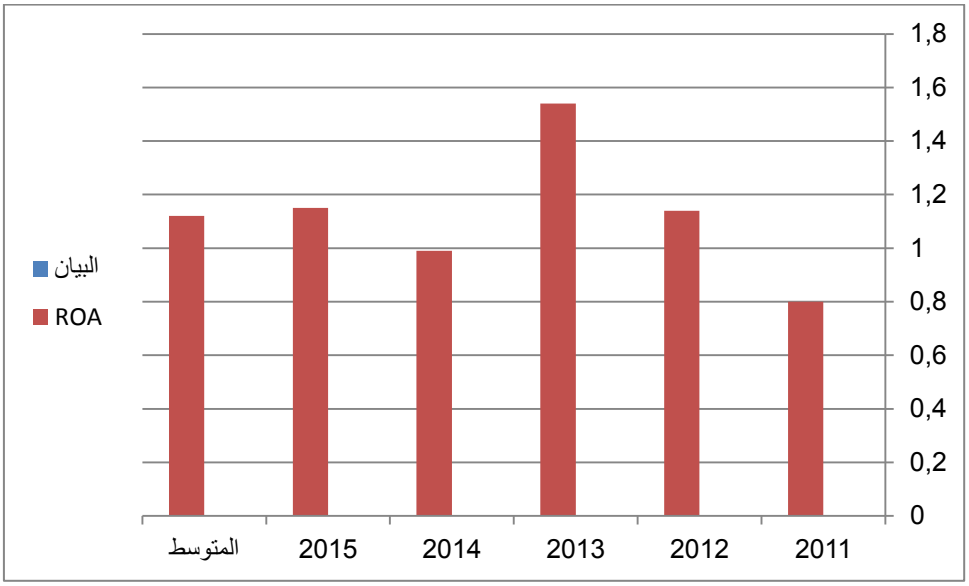


**المصدر** :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-3)وبرنامج Excel

من خلال الجدول (2-3) نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول تتغير من سنة إلى أخرى حيث شهدت أقل نسبة في سنة 2011ب 0.8%وإرتفاع في سنتي 2012 و2013 ب

1.14%و1.54% على التوالي ليشهد بعدها في سنة 2014 إنخفاض قدر ب 0.99%وفي السنة الأخيرة ارتفاع بنسبة 1.15%.

**هامش الربح (PM) :**

**الجدول رقم (2-4) هامش الربح لبنك محل الدراسة الوحدة %**

| السنوات / البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| PM | 0.34 | 0.47 | 0.54 | 0.30 | 0.30 | 0.39 |

**المصدر**: من إعداد الطالب مصدر القوائم المالية للبنك وبإعتماد على الملحق من (01) إلى (03)

**الشكل (2-4) يوضح تطورنسبة هامش الربح**

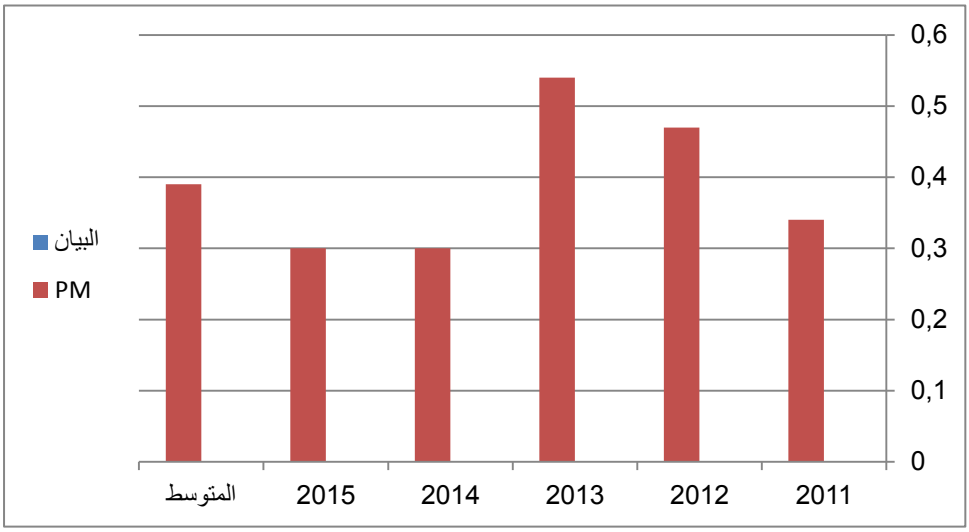


**المصدر** :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-4)وبرنامج Excel

من خلال الجدول(2-4 ) نلاحظ ارتفاع مستمر لهامش الربح خلال السنوات الثلاثة الأولى ب 0.34 %و0.47%و0.54 %على التوالي وفي السنتين الأخيرتين ثبات في النسبة التي قدرت ب 0.30%.

**المطلب الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة**

سنحاول في هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج من خلال ما توصلنا إليه في المطلب الأول وإختبار صحة الفرضيات

**أولا : تفسير وتعليل النتائج:**

**أ) معدل العائد على حقوق الملكية : النتيجة الصافية /حقوق الملكية**

**التفسير** : من خلال الجدول( 2-2) نفسر أن البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة يتحسن في السنوات الثلاثة الأولى من سنة 2011إلى سنة 2013 تحسن مستمر ومتواصل وفي سنة 2014 عرف تراجعا وفي السنة الأخيرة تحسن وهذا بفضل الجهد الذي تقوم به مصلحة المراجعة والتدقيق الداخلي داخل البنك ومراقبتها الجيدة للنتيجة الصافية وحقوق الملكية .

**ب) معدل العائد على الأصول: النتيجة الصافية /إجمالي الأصول**

**التفسير** : من خلال الجدول( 2-3) نفسر أن البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة يتحسن في السنوات الثلاثة الأولى من سنة 2011إلى سنة 2013 تحسن مستمر ومتواصل وفي سنة 2014 عرف تراجعا طفيفا وفي السنة الأخيرة تحسن مما يدل على مدى إستغلاله للأصول كالأوراق المالية والنقديات ، لكي تحقق أكبر عائد ممكن .

**ج) معدل هامش الربح: النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات:**

**التفسير:** من خلال الجدول (2-4) نفسر أن البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة يتحسن في السنوات الثلاثة الأولى من سنة 2011إلى سنة 2013 تحسن مستمر ومتواصل وفي السنتين الأخيرتين عرف ثبات ويعود التحسن الأول إلى كفاءة الأداء والتحكم في إدارة ومراقبة التكاليف مما يدل على إنخفاض في التكاليف الثابتة .

**ثانيا : وصل النتائج بالفرضيات**

- **بخصوص الفرضية الاولى:**أن التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في جميع مصالح البنك ،يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات وحسن تسييرها ونجاحها.

-يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل من أهم الأنشطة والوظائف التي تقدم تأكيدات حول صحة وسلامة المركز المالي في المؤسسة وذلك من خلال التقرير الذي يعده المدقق الداخلي ثم يقدمه للإدارة العليا لذالك نقبل الفرضية الأولى والتي مفادها أن التدقيق الداخلي وظيفة ظرورية في جميع مصالح البنك ويمكن أن تساعدنا في إتخاذ القرار وحسن تسييره بنجاح وأرياحية.

- **بخصوص الفرضية الثانية** : يتم تقييم الأداء المالي للبنك بمؤشرات التحليل المالي .

– يعتبر الأداء المالي هو مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس بإستخدام مؤشرات المالية نقبل صحة الفرضية والتي مفادهاأن الأداء المالي يقاس ويحلل بإستعمال المؤشرات.

- **بخصوص الفرضية الثالثة :** علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي التي تقدم قيمة مضافة من خلال التقرير الذي يقدمه المدقق عن الوضعية المالية وأدائها للجهات المختصة .

– يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي من خلال إتباع أسلوب ومنهجية منظمة لتقيم الأداء المالي وتحسين فعالية العمليات المالية في البنك نقبل صحة الفرضية والتي مفادها أن التدقيق الداخلي يقدم قيمة مضافة للبنك في تحسين أداءه المالي وذلك من خلال إتباع أسلوب أو برنامج مخطط له سبقا .

**خلاصة الفصل:**

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في" إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية" ، حيث حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية من خلال إعتمادنا على دراسة الميدانية ، إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، المبحث الاول تطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها ، ومن أهم توصلنا إليه أن التدقيق الداخلي وظيفة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات المصرفية التي بدورها تعد أداة من أدوات الرقابة التي تأثر على الاداء المالي من خلال تقييمه وتحسينه ، ويعتبر أيضا عاملا أساسيا في تقليل من خطر عدم السداد وخطر الإختلاسات والتجاوزات وكما يساهم أيضا في تصحيح الإنحرافات والأخطاء. وفي مايلي سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق الدراسة.

# الخاتمة

## الخاتمة

من خلال دراستنا في هذا الموضوع والمتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في الفترة الممتدة من 2011إلى 2015 ، إذ حاولنا إبراز هذه المساهمة والدور الفعال الذي يلعبه المدقق الداخلي في المؤسسة لتحسين أدائها المالي والذي يعمل على رقابة وتنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق الهدف الذي تصبو إليه المؤسسة ، كما تقوم بعملية القياس للأداءها الفعلي بشكل دوري لإستخراج الفروقات وتصحيح الإنحرافات الموجودة ، وكما يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة للمؤسسة أمام كل متعامليها .

**نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن التدقيق الداخلي أداة رقابية وفعالة لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنها وذلك لدورها المهم من تقليل الأخطار وتصحيح الإنحرافات والأخطاء .
- يركز المدقق الداخلي في عمله على توفير الإستقلال حتى يتمكن من قياس الأداء المالي للمؤسسة ومن خلاله يتم إعداد تقرير ورفعه للجهات المختصة .
- وجود تعاون بين مختلف المصالح الموجودة في البنك مع مصلحة المراجعة والتدقيق التي تعد مشترك الاول والأخير في الرقي وتطوير البنك .
- أن المدقق الداخلي يبذل العناية المهنية وفقا للمعايير التدقيق والمراجعة الرسمية التي حددها القانون من تقديم إستشارات ونصائح للإدارة بخلاف التقارير التي يقدمها في نهاية كل سنة .

**التوصيات:**

- على المؤسسة توظيف مراجعين داخليين ذو كفاءة مهنية عالية ووضع دورات تكوينه مستمرة من أجل تحسين أدائهم ليعود بالإيجاب على المؤسسة.
- إعداد ووضع قوانين وتوضيح مهام كل مسؤوليات لتفادي مخاطر التشغيلية .
- يجب على البنك التمتع بالإفصاح والشفافية من خلال حثه على نشر قوائمه وبياناته المالية في مواقعه الإلكترنية وغيرها ، وهذا من أجل أن تكون متاحة للباحثين والجمهور.
- خلق ثقافة المسوؤلية والكل مسؤول داخل المؤسسة من أجل توفير جو مناسب للعمل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التي سطرتها المؤسسة.

**آفاق الدراسة:**

- مساهمة الرقابة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- دور لوحة القيادة في تحسين أداء المؤسسات المصرفية .
- دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

1.داود يوسف صبح "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية** " إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2008

2. طارق عبد العالي حماد تقييم أداء البنوك التجارية "**تحليل العائد والمخاطرة** " الدار الجامعية للنشر مصر،2001.

3. خلف عبد الله الواردت "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**" مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع،عمان، 2013 .

4. بوسنة حمزة "**دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة**" مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف،2012 .

5.محمد محمود الخطيب "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات " دار حامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2010

6.محمد الجموعي قريشي " **تقيم الأداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك خلال الفترة( 1994-2004)** " مجلة الباحث العدد الثالث ،جامعة ورقلة ،2005.

7.عادل عشي" **قياس وتقيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية** " مذكرة ماجيستير،جامعة بسكرة ،2004.

### المواقع الإلكترونية

http -://www.bea.dz/

# الملاحق

**الملحق رقم 01:**

**الأسئلة التي تم طرحها**

1. ماذا نقصد بالتدقيق الداخلي في البنك ؟.
2. كيف تكون عملية التدقيق داخل البنك؟.
3. ماهي أهم الضوابط والمعايير التي يجب على المدقق إتباعها ؟.
4. كيف يمكنكم تقيم الأداء المالي للمؤسسة ؟.
5. هل المراجع الداخلي لديه الموضوعية الإستقلالية من حيث المساهمة في تحسين الأداء المالي للبنك وكيفية التقليل من المخاطر.
6. كيف تكون عملية التدقيق لمنح القروض ؟
7. هل يوجد هيئات خارجية تقوم بعملية التدقيق لصالح البنك ؟.

**الملحق رقم02**

| | | |
|---|---|---|
| | بنك الجزائر الخارجي<br>**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE** | **GUIDE DU CONTROLE REGULIER** |

## CONTROLE : CAISSE ESPECES DINARS

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | HEBDOMADAIRE أسبوعية |

| **NATURE DES CONTROLES** |
|---|
| Contrôler l'exactitude de la caisse dinars |

**MODE OPERATOIRE**

1. S'assurer que des contrôles inopinés sont effectués régulièrement par les personnes habilitées à travers les signatures apposées et les commentaires annotés en marge du livre de caisse.
2. S'assurer le jour du contrôle que le solde DELTA V8 correspond à celui du livre de caisse
3. Rapprocher le solde grand livre, au solde agence (delta v8 et registre) chaque fois que le grand livre est réceptionné.
4. Vérifier qu'il n'existe pas de billets mutilés ou sans valeur dans l'encaisse,
5. S'assurer que le caissier ne détient pas un montant au-delà d'un seuil admis (surplus doit être versé à la réserve direction),
6. s'assurer que le montant de la réserve Direction est exact,
7. Vérifier que l'agence ne détient pas de solde supérieur au montant assuré,
8. Vérifier les délais de conservation des Pièces Provisoires dans le livre de caisse,
9. Vérifier que les erreurs de caisses (excèdent ou déficit) ont été déclarés par écrit à la région de rattachement,
10. Vérifier que les régularisations des erreurs de caisse ont été faites sur la base d'un accord écrit de la hiérarchie.



*Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.*

**الملحق رقم02**

| | | |
|---|---|---|
| | بنك الجزائر الخارجي<br>**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE** | **GUIDE DU CONTROLE REGULIER** |

## CONTROLE : REMISE DE CHEQUE (PAR TELE-COMPENSATION)

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | MENSUELLE الشهرية |

**NATURE DES CONTROLES**

Contrôler la conformité des opérations de remises de chèques

Contrôler l'exactitude des informations enregistrées sur delta V8 et Monecheck

**MODE OPERATOIRE**

**A/ Circuit « aller » de la télé compensation**

1. Sélectionner 5 journées comptables du mois écoulé,
2. Vérifier que la mention « contrôle fait » et la signature du guichetier sont apposées sur le bordereau de remise
3. Pour chacune des journées sélectionnées faire un rapprochement entre l'état de contrôle des remises de chèques Delta v8 et l'état édité par Monecheck
4. Vérifier la bonne saisie des écritures sur les deux systèmes informatiques en les comparant aux bordereaux de remises.
5. Vérifier que le sort des chèques est reçu dans les délais fixés par la DR
6. S'assurer par consultation de DELTA v8 que les comptes ont été bien crédités une fois l'avis de sort reçu
7. S'assurer que les chèques sont transmis aux confrères dans les délais impartis.
8. S'assurer que les chèques rejetés ont été saisis sur delta et remis aux clients

**B/ Circuit « retour » de la télé compensation**

1. Sélectionner 5 journées comptables du mois écoulé,
2. S'assurer que les vérifications d'usage sur les chèques présentés sont correctement accomplies,



*Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.*

**الملحق رقم 03**

| | | |
|---|---|---|
| | بنك الجزائر الخارجي<br>**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE** | **GUIDE DU CONTROLE REGULIER** |

## CONTROLE : OUVERTURES ET MODIFICATIONS DE COMPTES

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | TRIMESTRIELLE |

**NATURE DES CONTROLES**

Contrôler la conformité de l'opération ouverture et modification de compte

Contrôler l'exactitude des informations enregistrées sur DELTA V8

**MODE OPERATOIRE**

**A/ ouverture des comptes**

1. S'assurer que le registre des ouvertures de comptes existe et qu'il est rempli au fil de l'eau,
2. Sur la base du répertoire des ouvertures de compte et pour chaque type de compte (dépôt, CCB (secteur privé et publique), devises, sur livret, avenir, ANSEJ, CNAC, Association, Ouvres social...) prendre 5 dossiers au minimum, anciens et nouveaux,
3. Vérifier pour chaque dossier l'existence de l'ensemble des pièces administratives requises (voir fiche de contrôle continu),
4. S'assurer, à travers un courrier présent dans le dossier, que la centrale des impayés a été saisie et qu'un avis favorable a été donné pour l'ouverture,
5. Vérifier que le spécimen de signature est bien renseigné. Lorsqu'il y a plusieurs signataires, confronter ces données aux statuts ou Vérifier l'existence d'une procuration en bonne et due forme (selon le cas),
6. Vérifier que l'imprimé destiné à la Direction de la Comptabilité est correctement rempli et signé par une personne habilitée et s'assurer que l'imprimé a été adressé promptement à la DCT,
7. Vérifier que le compte a été ouvert dans la bonne série,
8. Vérifier par consultation, que la saisie de l'ouverture sur le système Delta V8 est correctement effectuée
9. S'assurer que tous les champs et rubriques ont été renseignés avec exactitude,
10. S'assurer de l'envoi au client, d'une lettre recommandée avec accusé de réception, pour confirmer son adresse
11. s'assurer que les avis d'ouvertures de compte ont été adressés au directeur des impôts de la wilaya de résidence du titulaire



Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.

| | | |
|---|---|---|
| | بنك الجزائر الخارجي<br>**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE** | **GUIDE DU CONTROLE REGULIER** |

## CONTROLE : COMPTES A TERME DINARS ET DEVISES

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | TRIMESTRIELLE |

**NATURE DES CONTROLES**

Contrôler la conformité de l'opération du compte à terme

Contrôler l'exactitude des informations saisies sur Delta v8

**MODE OPERATOIRE**

1. Vérifier l'existence des registres des comptes à terme et l'enregistrement au fil de l'eau des placements
2. Rapprocher les dossiers des comptes à terme en cours à l'état des comptes à terme édité par Delta
3. Sélectionner 5 comptes à terme dinars et 5 comptes à termes devises
4. S'assurer de l'existence d'un ordre de placement contenant toutes les caractéristiques du placement (montant, durée) dûment signé par le client,
5. S'assurer que les visas des personnes habilitées « provision et signature vérifiée » sont apposés sur l'ordre de placement.
6. Confronter la signature du client au carton spécimen de signature
7. S'assurer de la bonne saisie des opérations à travers le bordereau DELTA V8
8. Vérifier que le compte à vue du client est crédité annuellement des intérêts et débité du montant de l'IRCDC
9. Pour les comptes devises s'assurer qu'à échéance la Direction de la Comptabilité a été destinataire du bordereau delta pour le calcul des intérêts (voir copie du courrier et l'accusé de réception)
10. Vérifier, via Delta V8 que les montants des intérêts portés au crédit des comptes à vue correspondent à ceux arrêtés par la Comptabilité.



*Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.*

**الملحق رقم 04**

| | | |
|---|---|---|
| BEA | بنك الجزائر الخارجي<br>**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE** | **GUIDE DU CONTROLE REGULIER** |

## CONTROLE : COMMISSIONS DE TENUE DE COMPTE

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | ANNUELLE السنوية |

**NATURE DES CONTROLES**

Contrôler la gestion des commissions

Contrôler l'exactitude des montants des commissions

**MODE OPERATOIRE**

1. Chaque fin d'année, vérifier que le listing des comptes soumis aux commissions de tenue de comptes a été édité
2. Par sondage, s'assurer que les commissions et taxes, ont été prélevées conformément aux conditions de banque en vigueur, sur les comptes présentant un solde créditeur à hauteur du montant des commissions à percevoir.
3. Pour les comptes débiteurs (débits passagers) ou ceux dont la provision est insuffisante à la date de comptabilisation, s'assurer que les commissions ont été prélevées dés que la situation du compte le permet.
4. Vérifier que les commissions et taxes ont été prélevées annuellement sur les comptes d'attente et départs définitifs.



*Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.*

| | | |
|---|---|---|
| BEA | بنك الجزائر الخارجي<br>BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE | GUIDE DU CONTROLE REGULIER |

## CONTROLE : COMPTES SANS MOUVEMENT

| | |
|---|---|
| **FREQUENCE** | ANNUELLEMENT |

**NATURE DES CONTROLES**

Contrôler la conformité de l'opération.

Contrôler l'exactitude des informations

**MODE OPERATOIRE**

Sur la base d'un listing édité par DELTA « comptes sans mouvements depuis 1 an» hormis les comptes devises et les comptes sur livret

Vérifier que les clients ont été saisis par lettre sur la situation de leur compte

S'assurer que ces comptes sont triés et ventilé en fonction de leur solde

1. les soldes de moins de 2.000 DA logés au chapitre « autres commissions »
2. les soldes égales ou supérieurs à 2.000 DA virés au chapitre « créances arriérées »

S'assurer que le solde de ce chapitre est conforme aux existants

S'assurer que les commissions et taxes sont prélevées annuellement



Ce document est la propriété exclusive de la BEA, et ne peut être utilisé ou copié sans son autorisation écrite.

**الملحق رقم 05**

## PRESENTATION DES CONTROLES REGULIERS EFFECTUES

| | |
|---|---|
| AGENCE | OUARGLA |
| DATE DU DEBUT DU CONTRÔLE | |
| DATE DE FIN DU CONTRÔLE | |
| SERVICE / SECTION | |
| TYPE D'OPERATIONS CONTROLEES ou PROCESSUS CONTROLES | |
| NOMBRE DE DOSSIERS CONTROLES | 8 |
| NOMBRE DE DOSSIERS PRESENTANT DES ANOMALIES | 2 |
| NOMBRE TOTAL D'ANOMALIES | 2 |
| PERSONNE CHARGEE DU CONTRÔLE | |

| REMARQUES |
|---|
| |

| DATE | PERSONNE CHARGEE DU CONTRÔLE |
|---|---|
| | |

| | |
|---|---|
| REFERENCE DE L'OPERATION ou DU DOSSIER | |
| NOM DU CLIENT ou DE LA PERSONNE | |
| DATE DU DEBUT DU CONTRÔLE | |
| DATE DE FIN DU CONTRÔLE | |

| ANOMALIES | N° |
|---|---|
| | 1 |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |

ANOMALIES

| DATE | PERSONNE CHARGEE DU CONTRÔLE |
|---|---|
| | |

| | |
|---|---|
| REFERENCE DE L'OPERATION OU DU DOSSIER | |
| NOM DU CLIENT ou DE LA PERSONNE | |
| DATE DE LA CORRECTION | |

CORRECTIONS

| CORRECTIONS DES ANOMALIES | | | |
|---|---|---|---|
| N° de l'anomalie | NON | OUI | OBSERVATIONS |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |

**الملحق (06)**: جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الجزائري الخارجي مليار دج.

| السنوات / البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية** | **96114488** | **118398990** | **216259372** | **390351461** | **517009936** |
| **أصول قريبة من السيولة** | **206435831** | **235415806** | **190883311** | **186517122** | **310355230** |
| أصول اخرى ممسوكة لأغراض تجارية | 13761161 | 0 | 0 | 0 | 18795666 |
| أصول مالية قابلة للبيع | 34793247 | 15723510 | 11719 | 9342970 | 32236411 |
| أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق | 157881423 | 219692296 | 190871592 | 177174152 | 259323153 |
| **إجمالي القروض** | **1916570657** | **2069932835** | **1720640118** | **1394534330** | **1631441286** |
| ديون على المؤسسات المالية | 1481962383 | 1505266031 | 1139983259 | 643242640 | 753788693 |
| ديون على الزبائن | 434608274 | 564666804 | 580656859 | 7512916090 | 877652593 |
| **إجمالي الأصول** | **2367626126** | **2636705516** | **2307759548** | **2111443454** | **2581393491** |

**المصدر** : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائري الخارجي (2011-2015) وبإستخدام برنامج EXCE.

**الملحق (07)**: جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الجزائري الخارجي مليار دج.

| السنوات / البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الودائع** | **2059089715** | **2236823721** | **1902350158** | **1722450240** | **2139440324** |
| ديون مالية للمؤسسات | 1680836 | 15461109 | 15604849 | 1135407 | 1953504 |
| ديون الزبائن | 2016478427 | 2182602958 | 1846239126 | 1679475902 | 2095068385 |
| ديون في شكل أوراق مالية | 40930452 | 38759654 | 50406183 | 41838931 | 42418435 |
| **إجمالي حقوق الملكية** | **118702107** | **134270763** | **153031069** | **168588371** | **174520314** |
| **رأس المال** | 24500000 | 76000000 | 76000000 | 10000000 | 10000000 |
| الإحتياطات | 81746030 | 45814686 | 64574992 | 561322944 | 62064237 |
| فارق إعادة التقييم | 12456077 | 12456077 | 12456077 | 12456077 | 12456077 |

**المصدر** : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائري الخارجي (2011-2015) وبإستخدام برنامج EXCEL

. **الملحق (08)**: جدول للعناصر الأساسية في الميزانية (جدول حسابات النتائج) المستخدمة لحساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الجزائري الخارجي مليار دج.

| البيان / السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الإيرادات** | **55648218** | **63999006** | **65406142** | **70818336** | **98134316** |
| إيرادات الإستغلال | 30978391 | 29610677 | 32874177 | 33303635 | 45409068 |
| العمولات (إيرادات) | 17405742 | 19371273 | 23513815 | 21091334 | 25334576 |
| إيرادات نشاطات أخرى | 7264085 | 15017056 | 9018150 | 16423367 | 27390672 |
| **النتيجة الصافية** | **19168656** | **20360306** | **35557303** | **20931943** | **29807653** |

**المصدر** : من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2012-2016) وبإستخدام برنامج EXCEL.

| | |
|---|---|
| الإهداء | III |
| الشكر | IV |
| ملخص | V |
| قائمة المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | VIII |
| قائمة الأشكال البيانية | IX |
| قائمة الملاحق | X |
| قائمة الإختصارات والرموز | XI |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول:الإطار العام للتدقيق الداخلي** | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي | 3 |
| المطلب الأول : التدقيق الداخلي وتطوره التاريخي | 3 |
| الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي | 3 |
| الفرع الثاني:التطور التاريخي | 4 |
| المطلب الثاني : مهام التدقيق الذاخلي وأهدافه | 4 |
| الفرع الأول: مهام التدقيق الذاخلي | 4 |
| الفرع الثاني : أهداف التدقيق الذاخلي وأهداف التدقيق | 5 |
| المطلب الثالث : أنواع التدقيق والفرق بين التدقيق الذاخلي والخارجي | 7 |
| الفرع الأول: أنواع التدقيق | 7 |
| الفرع الثاني : الفرق بين التدقيق الذاخلي والتدقيق الخارجي | 10 |
| المبحث الثاني :الأداء المالي للمؤسسات المصرفية | 11 |
| المطلب الأول مفهوم تقيم الأداء | 11 |
| **المطلب الثاني : أنواع الأداء وأهدافه** | 12 |
| الفرع الأول:أنواع الأداء | 12 |
| الفرع الثاني :أهداف الأداء | 15 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : أ همية تقيم الأداء ومراحله والعلاقة بينه وبين التدقيق الداخلي | 15 |
| الفرع الأول:أهمية تقيم الأداء | 15 |
| الفرع الثاني:مراحل تقيم الأداء | 16 |
| الفرع الثالث:العلاقة بين الأداء والتدقيق الداخلي | 17 |
| المبحث الثالث:الإطار النظري التطبيق | 17 |
| المطلب الأول:الدراسات بالغة العربية | 17 |
| المطلب الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية | 19 |
| المطلب الثالث:موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة | 19 |
| خلاصة الفصل | 20 |
| **الفصل الثاني:الدراسة الميدانية للتدقيق الداخلي والأداء المالي** | |
| تمهيد | 22 |
| المبحث الأول : الطريقة والأدوات | 23 |
| المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة | 23 |
| أولا:عينة الدراسة | 23 |
| ثانيا : طريقة جمع المعطيات | 26 |
| المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة لتقيم التدقيق والأداء | 27 |
| المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها | 28 |
| المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة | 28 |
| أولا: العائد على حقوق الملكية ROE | 28 |
| ثانيا: العائد على الأصول ROA | 29 |
| ثالث: هامش الربح | 30 |
| المطلب االثاني تحليل ومناقشة نتائج الدراسة | 30 |
| أولا :تحليل ومناقشة النتائج الدراسة | 31 |
| ثانيا :وصل النتائج بالفرضيات | 31 |
| خلاصة الفصل | 33 |
| الخاتمة | 35 |
| قائمة المراجع | 38 |

| | |
|---|---|
| قائمة الملاحق | **40** |
| الفهرس | **52** |